

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة مدونة قواعد السلوك القضائي

القضاء مهنة شريفة، قديمة حديثة، لا غنى عنها في أي مجتمع إنساني، وقد أضفى عليها الناس قدراً كبيراً من المهابة وشيئاً من القداسة، نظراً لما يُسندُ إلى القضاة من صلاحيات هامة وخطيرة. إذ أنهم يُصدرون أحكاماً قطعية لها أثر كبير على أمن المجتمعات وحياة الأفراد ومعتقداتهم وحرّياتهم وأعراضهم وكراماتهم وممتلكاتهم وأموالهم، والتزاماتهم وواجباتهم.

وقد تطورت مهنة القضاء بمرور الزمن إلى أن أصبح القضاء إحدى سلطات الدولة الثلاث في معظم الدول الديمقراطية في وقتنا الحاضر.

ونظراً، لقدسية الواجبات الملقاة على كواهل القضاة وأهميّة الاختصاصات المسندة إليهم، وجمال المهام المنوطة بهم، وخطورة الصلاحيات التي يمارسونها وأثرها الكبير والمباشر على الفرد والمجتمع والدولة، فقد ترسّخت في ضمائر الحريصين على حقوق الإنسان وسيادة القانون، ومبادئ الحرية والعدالة والمساواة من كافة الأمم والشعوب كثير من المبادئ والقيم والأعراف والتقاليد التي يجب أن تحكم سلوك القضاة، والمزايا والصفات والقدرات والمكّنات التي يجب أن يتحلوا بها، ليحصلوا على ثقة الناس واحترامهم وتقديرهم وليطمئن الخصوم إلى أحكامهم وقراراتهم ويثقون بها ويقبلونها، لأنهم وثقوا بكفاءتهم وقدراتهم وعدلهم ونزاهتهم وأمانتهم وحيادهم واستقلالهم. وقد تعمّمت هذه القواعد والقيم والأعراف والتقاليد وتعدّدت، وتطوّرت، تبعاً لتطور صلاحيات واختصاصات السلطة القضائية، وتعزيز استقلالها عن السلطات الأخرى في الدولة.

وبما أننا قد بدأنا في السنوات الأخيرة، باتخاذ الخطوات اللازمة لتطوير القضاء وتحديثه، وتعزيز استقلاله ورفع كفاءته وقدراته وتحسين أدائه وإنجازاته، فقد وجدنا أنه من الضروري أن يلمّ كل قاضٍ من قضاتنا بالصفات والمزايا والقدرات والمكّنات التي يجب أن يتحلّى بها، وأن يحيط علماً بالمبادئ والقيم والأعراف والتقاليد التي يجب أن يلتزم بها ويطبّقها، لتكون دستوراً له في سلوكه في حياته الخاصة والعامة، ونبراساً يهتدي به في مسيرته القضائية وسلوكه الاجتماعي.

كما أردنا أن يطلع عليها المواطنون لتكون دليلاً لهم ومرشداً في تعاملهم مع القضاة والمحاكم .
ولذلك شكلنا لجنة من قضاتنا الأجلاء لاستقصاء وجمع أهم هذه القيم والأعراف والتقاليد ، والصفات
والمزايا والمكثات ، وصياغتها كمدونة معتمدة للسلوك القضائي .

وبعد صياغة مشروع المدونة ، عُممت على القضاة لإبداء آرائهم ومقترحاتهم ، ثم نُوقِشت من قبل المجلس
القضائي واعتمدت بصفتها النهائية التي ننشرها في هذا الكتيب ، بالتعاون مع وعلى نفقة وكالة الإنماء الأمريكية .
وأعتقد أنه من المفيد أن نذكر أن هذه المدونة ليست جديدة على قضاتنا ، وقضاتنا ، ذلك أنها في قسم كبير
منها جزء من موروثنا الحضاري وثقافتنا العربية الإسلامية ، فقد تضمنت كثيراً منها رسالة الخليفة عمر ابن الخطاب
إلى قاضيه أبي موسى الأشعري ، ومجلة الأحكام العدلية وبعض المؤلفات التي وضعها بعض قضاة وفقهاء العرب
والمسلمين كما تضمنت كثيراً منها الإعلانات والقرارات والأنظمة التي صدرت عن بعض الإدارات المختصة في منظمة
الأمم المتحدة وبعض المؤتمرات القضائية ومنها مؤتمر بانجور القضائي الذي وضع مجموعة لقواعد السلوك القضائي ،
تبناها مؤتمر المائدة المستديرة لرؤساء المحاكم العليا الذي عُقد في قصر السلام في مدينة لاهاي عام ٢٠٠٢ .
وأخيراً لا بد لي من القول ، أنه على الرغم من أن التشريعات ضرورية لضمان استقلال السلطة القضائية ،
فإنني على يقين أن القضاة العُدول الأكفاء المقتررون الشرفاء هم الذين يصنعون استقلالهم .
والله نسأل التوفيق وله الحمد من قبل ومن بعد .

محمد صامد الرقاد

رئيس محكمة التمييز

رئيس المجلس القضائي